القطب التكنولوجي "الغزالة لتكنولوجيات الاتصال"

تمّ إحداث القطب التكنولوجي "الغزالة لتكنولوجيات الاتصال"، في ما يلي "القطب"، بمقتضى الفصل الأوّل من الأمر عدد 2189 لسنة 2001 المؤرّخ في 17 سبتمبر 2001 وذلك تطبيقا لأحكام الفصل 7 من القانون عدد 50 لسنة 2001 المؤرّخ في 3 ماي 2001 والمتعلّق بمؤسسات الأقطاب التكنولوجية[1]. والقطب مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تخضع لإشراف وزارة تكنولوجيات الاتصال. وبالتوازي مع ذلك عهد للوزارة المكلّفة بالبحث العلمي والتكنولوجيا بمهمّة تقييم ومتابعة نشاط المؤسسة انطلاقا من سنة 2006.

ويندرج إنشاء هذا القطب ضمن استراتيجية تنمية قطاع تكنولوجيات الاتصال وبرنامج إصلاح هذا القطاع وتعصيره اللّذين تمّ إقرارهما خلال المجلس الوزاري المضيّق المنعقد بتاريخ 10 سبتمبر 1997. وتنصهر هذه المؤسسة في إطار مشروع تهيئة "مدينة تكنولوجيا المواصلات" التي تضمّ مؤسسات من القطاعين العمومي والخاص تنشط في ميدان تطوير وإنتاج البرمجيات ومعدات الاتصال وفي مجالي البحث والتكوين[2] المتعلّقين بتكنولوجيات الاتصال[3]. وتضمّ المدينة كذلك مؤسسات للمساندة[4].

وتمّ تكليف القطب خاصّة باستغلال الفضاءات التي تكون تحت تصرفه وبتنسيق العمليات المتعلّقة باستغلال وتعهّد الفضاءات والتجهيزات المشتركة وصيانتها وبدعم التعاون والتكامل بين وحدات البحث والتكوين والإنتاج والتطوير واحتضان أصحاب المشاريع التكنولوجية أو الخدماتية داخل فضاءاته وتأطيرهم ومساعدتهم على القيام بأنشطتهم. كذلك فإنّ القطب مدعو إلى استقطاب الاستثمار الوطني والخارجي ودعم الشراكة في مجال اختصاصاته وتشجيع المؤسسات المؤهّلة لذلك على الانتصاب في فضاءاته إلى جانب تعزيز اليقظة التكنولوجية في المجالات ذات العلاقة باختصاصاته[5].

---

[1]– تمّ تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 37 لسنة 2006 المؤرخ في 12 جوان 2006.

[2]– وهي "المدرسة العليا للمواصلات" و"المعهد الأعلى للدراسات التكنولوجية في المواصلات" و "مركز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في تكنولوجيات المواصلات".

[3]– منها "مركز الدراسات والبحوث في الاتصالات" و"مركز تطوير اتصالات تونس" و"مركز تطوير تكنولوجيات البريد" والمراكز والمخابر الجامعية المختصة في البحث والتطوير والاستشراف في ميدان تكنولوجيات الاتصال.

[4]– منها بالخصوص "الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية" و"وحدة التصرف في التوثيق والأرشيف التابعة لوزارة تكنولوجيات الاتصال" وذلك فضلا عن "مركز تطوير التكنولوجيات البريدية".

[5]– الفصل الثاني من القانون عدد 50 لسنة 2001 المتعلّق بمؤسّسات الأقطاب التكنولوجية.

وتتكوّن الموارد المالية للقطب أساسا من منحة متأتية من صندوق "تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال" ومن موارد ذاتية متأتية من استغلال فضاءات مختلفة (وحدات الإنتاج ومركز تجاري . . .) بلغت على التوالي 6,188 م.د و1,508 م.د خلال سنة 2006.

وبلغت ميزانية القطب خلال سنتي 2005 و2006 على التوالي 4,426 م.د (منها 2,814 م.د لميزانية الاستثمار) و7,696 م.د (منها 5,510 م.د لميزانية الاستثمار). وتبرز القوائم المالية لسنة 2006 نتيجة محاسبية سلبية قدرها 661,485 أ.د.

وتطوّر العدد الجملي للأعوان العاملين بالمؤسسة من 20 عونا في سنة 2002 إلى 39 عونا في موفى شهر جوان 2007 يتوزّعون بين متعاقدين (25) وملحقين (14).

وقد تولّت الدائرة إنجاز رقابة على تصرّف هذا القطب تهدف إلى التأكّد من مدى توفّقه في القيام بالمهام الموكولة إليه. وتبيّن من خلال أعمال الرقابة التي شملت مختلف أوجه الأنشطة التي يقوم بها القطب الذي شهد الانطلاقة الفعلية لتركيز مكوّناته في سنة 1999[1] بذل مجهودات قيّمة في مجال استقطاب المؤسسات العاملة في قطاع تكنولوجيات الاتصال واحتضان المشاريع المجدّدة وتوفير متطلبات نجاحها. غير أنّ بعض الجوانب من أنشطة القطب ما زالت في حاجة إلى مزيد من التدعيم حيث تركّزت في معظمها على إيواء المؤسسات والمشاريع ذات العلاقة بقطاع تكنولوجيات الاتّصال والإحاطة بها وبقيت مجالات أخرى من المهمّة المحدّدة للقطب والمتعلّقة بالتطوير والتجديد التكنولوجي والتسويق والاتصال محدودة فضلا عن بعض الصعوبات التي تحدّ من نجاعة التصرف الإداري والمالي للقطب.

I- التطوير التكنولوجي والتشجيع على بعث المؤسسات

يعمل القطب في إطار مهمته الرامية إلى استقطاب الاستثمار الوطني والخارجي وتنمية الموارد البشرية الضرورية للتجديد ولبعث مؤسسات وتوفير مواطن شغل لحاملي الشهادات[2] من أجل احتضان أصحاب المشاريع التكنولوجية وتأطيرهم وتشجيع المؤسسات المؤهّلة لذلك على الانتصاب في فضاءاته وتعزيز اليقظة التكنولوجية في المجالات ذات العلاقة باختصاصاته.

---

[1]- استفاد القطب من مكونات تمّ تركيزها منذ سنة 1999 في إطار هيكل تابع لمؤسسة اتصالات تونس.

[2]- تمّ التأكيد على ذلك خلال جلسة العمل الوزارية بتاريخ 17 جانفي 2006.

أ- احتضان المؤسسات الخاصّة

قصد توفير الفضاءات الملائمة لتطوير التكنولوجيات الحديثة على الصعيد الوطني تمّ تركيز بعض المساحات بالقطب وإعدادها لاحتضان الأنشطة المعنية وتحقيق التجديد التكنولوجي.

1- تركيز البنية التحتيّة

يعمل القطب منذ انطلاق نشاطه على توفير البنية الأساسية المناسبة لاحتضان المؤسسات وتطويرها . غير أنّ تركيز هذه البنية الذي انطلق منذ سنة 1999 شهد تأخيرا في الإنجاز ممّا حال دون الاستجابة لبعض مطالب المؤسسات الناشطة في قطاع تكنولوجيات الاتصال للانتصاب بفضاءات القطب.

فإضافة إلى المشاريع التي تمت برمجة إنجازها خلال فترة المخطط التاسع والتي قامت بتمويلها مؤسسة "اتصالات تونس" بكلفة جملية ناهزت 20 م.د وانتهت أشغال القسط الأخير منها في سنة 2003 تمّ خلال المخطط العاشر برمجة مواصلة تدعيم الفضاءات التابعة للقطب لتوفير مساحة جملية قدرها 49.100 م^2 بما قيمته 22,93 م.د . غير أنّ الاستثمارات التي تمّ إنجازها فعلا خلال فترة المخطط المذكور لم تتجاوز نسبة 28 % بالنسبة إلى الاعتمادات و54 % بالنسبة إلى المساحة. ويرجع ذلك خاصّة إلى التأخير في استكمال دراسة المشاريع وتنفيذها وإلى محدودية الاعتمادات التي تمّ وضعها على ذمة القطب.

وقد أدّى ذلك إلى عدم تحقيق التلاؤم بين تطوّر طاقة الاستيعاب بالقطب ومطالب المؤسسات الخاصّة للتمركز. من ذلك أنّ القطب لم يتمكّن في سنة 2006 من الاستجابة لمطالب الانتصاب والتوسعة الواردة عليه من قبل 10 مؤسسات تنشط في مجال تكنولوجيات الاتصال إضافة إلى 11 مؤسسة أخرى تمّ إيواؤها بصفة استثنائية في نفس السنة المذكورة بمحضنة المشاريع وذلك في انتظار إتمام إنجاز الفضاء المخصّص لها . فضلا عن ذلك تمّ في سنة 2007 تسجيل 10 مطالب جديدة للانتصاب إلى جانب تعبير 7 مؤسسات خاصّة عالمية ووطنية عن رغبتها في التمركز بالقطب لم يتمّ بعد الاستجابة لها نظرا إلى عدم توفر فضاءات جاهزة لاحتضانها . وقد أفاد القطب بأنّه يسعى إلى استكمال الإجراءات المتعلّقة بإنجاز المشاريع المعنية.

من جهة أخرى وإضافة إلى تشييد البناءات فإنّ القطب مطالب بالعمل على توفير الخدمات التي يقتضيها الاستغلال العادي للمحلات كالاتصالات والكهرباء والماء والتدفئة والتكييف. ويتولّى القطب عن طريق عقود مناولة

صيانة معدات التكييف وتنظيف المباني وحمايتها وتعهّد المساحات الخضراء، غير أنّ تأمين هذه الخدمات تشوبه بعض النقائص خاصّة فيما يتعلّق بالبنية الاتصالية والشبكة الكهربائية.

فقد اتضح أنّ البنية الاتصالية الحالية المتوفرة بالقطب لا تستجيب دائما لحاجيات المؤسسات المنتصبة التي تتميّز باعتمادها بدرجة أساسية على تقنيات الاتصال سواء في مختلف مراحل الإنتاج أو في تأمين حاجياتها الاتصالية على المستويين الداخلي والخارجي. ويرجع ذلك حسب دراسة تقييمية تمّ إنجازها لفائدة القطب في سنة 2006 من قبل مركز الدراسات والبحوث في الاتصالات حول جودة الخدمات الاتصالية المتوفّرة به إلى محدودية سعة النفاذ والانقطاعات الفجئية والمتكرّرة للربط بشبكة الانترنات. وقصد تحسين جودة هذه البنية أوصت الدراسة المذكورة بضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات كإعادة تهيئة شبكة العبور ومتابعة التعطبات والإخلالات وتحديد آثارها بكلّ دقّة. إلاّ أنّه لم يتبيّن إلى موفى جوان 2007 ما يفيد تجسيد هذه التوصيات والاستجابة لرغبات المؤسسات المنتصبة.

كما اتّسم استغلال الشبكة الكهربائية بالقطب بتواتر الانقطاعات الكهربائية الفجئية ممّا أدّى إلى تعدد تشكيات المؤسسات المنتصبة. ولمعالجة هذه الوضعية تولى القطب بتاريخ 5 جوان 2006 إبرام صفقة مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ 195,504 أ.د حدّدت آجال تنفيذها بستّة أشهر. إلاّ أنّه لم يتمّ إلى موفّى جوان 2007 تركيز التجهيزات الكفيلة بتحسين جودة الخدمات المقدّمة.

وإجمالا فإنّه يتّضح من المعطيات المتوفّرة أنّ تطوير البنية التحتية للقطب يمثّل ضرورة ملحّة نظرا إلى أنّ البنية الأساسية والانتفاع بشبكة اتصالات يعتبران من العوامل الأساسية التي تشجّع المؤسسات الخاصّة على الانتصاب بالقطب إذ تسترعي اهتمام المؤسسات المعنية على التوالي بنسب 90 % و65 % في حين أنّ نسبة هامّة من المؤسسات المنتصبة بالقطب أبدت عدم رضاها عن الخدمات المقدّمة في هذا المجال حيث اعتبرت 11,5 % منها فقط أنّ هذه الخدمات "جيّدة" و23 % رأتها "مقبولة" [1].

وقد أفاد القطب في هذا المجال بأنّ "إنجاز المشاريع المبرمجة سيساهم في تأهيل شبكتي الاتصالات والكهرباء وفي تحسين جودة الخدمات المقدّمة للمؤسسات المتمركزة بفضاءاته".

---

[1] – حسب استبيان قامت به مصالح القطب خلال سنة 2007 لدى المؤسسات المنتصبة بفضاءاته.

2- انتصاب المؤسسات وتطوير نشاطها

أفضى النظر في هذا الجانب من النشاط إلى ملاحظات تعلّقت خاصّة بانتقاء المؤسسات المؤهّلة للانتصاب وتطوير نسيج المؤسسات بالقطب والتعريف بالمؤسسات المنتصبة.

- انتقاء المؤسسات للانتصاب بالقطب

بغرض انتقاء المؤسسات الراغبة في الانتصاب بالقطب تمّ منذ سنة 1999 إحداث لجنة داخلية عهد لها بالنظر في مطالب هذه المؤسسات ودراسة مدى ملاءمة أنشطتها لخصوصيات القطب وبضبط برنامج لتوزيع المساحات المتوفّرة قصد تلبية هذه المطالب. وقد بلغ عدد مطالب المؤسسات للانتصاب بفضاءات القطب منذ سنة 1999 حوالي 140 مطلبا. وقد حظي 78 مطلبا بموافقة اللجنة تخلت منها 20 مؤسسة عن مطالبها. وإلى غاية جوان 2007 غادرت 12 مؤسسة فضاءات القطب ولم يتمّ البتّ في 20 مطلبا للانتصاب.

وقصد مزيد إحكام دراسة مطالب الانتصاب من قبل اللجنة المذكورة تمّ في سنة 2004 ضبط معايير[1] لاختيار المؤسسات الراغبة في الانتصاب وإسنادها ضوارب حسب أهميتها وتلاؤمها مع أهداف القطب وأولوياته ووضع خارطة تكنولوجية للقطب تمكّن من تحديد النسب المخصّصة من الفضاءات لكلّ مجال من مجالات تكنولوجيات الاتصال. إلاّ أنّه لم يتبيّن شروع القطب في اعتماد ذلك عند انتقاء المؤسسات الراغبة في الانتصاب. وقد أفاد في هذا الصدد بأنّه "يتعرّض لبعض الصّعوبات على مستوى التوفيق بين المرونة والموضوعية في التطبيق".

وخلافا للمقرر الذي أحدثت بمقتضاه هذه اللجنة والذي ينصّ على ضرورة انعقادها 4 مرات على الأقل في كلّ سنة اتسم انعقاد جلساتها بعدم الانتظام ممّا انجر عنه عدم إبداء رأيها في بعض مطالب الانتصاب والتوسعة التي حظيت رغم ذلك بموافقة مصالح القطب. وقد أرجع القطب ذلك إلى "افتقاره إلى الموارد البشرية المؤهّلة للتنظيم المادي للاجتماعات كلّما استوجب الأمر ذلك" وتعهّد "بالعمل على تفادي ذلك في المستقبل".

وأقرّت اللّجنة المذكورة منذ سنة 1999 ضرورة تحديد مدّة قصوى بين إعلام المؤسسة المعنية بالموافقة والتاريخ الفعلي لانتصابها بالقطب ضمن كراس الشروط الذي ينظّم عملية تسويغ الفضاءات. إلاّ أنّه لم يتمّ تجسيد ذلك فضلا عن أنّ نشاط هذه اللّجنة اتّسم بطول المدّة الفاصلة بين تقديم المؤسسة لمطلبها للانتصاب بالقطب وحصولها على

---

[1] - تمّ ذلك في إطار دراسة أنجزتها لفائدة القطب إحدى المؤسسات الخاصّة المنتصبة بفضاءاته.

الإجابة بشأنه. وقد تجاوزت تلك المدّة في بعض الحالات سنتين وهو ما دفع ببعض المؤسسات إلى التخلي عن مطالبها بهذا الخصوص. ويُذكر أنّ مجلس المؤسسة كان أوصى في جلسته المنعقدة بتاريخ 23 ديسمبر 2004 بضرورة "تحديد موعد لإجابة المؤسسات" غير أنّه لم يتبيّن ما يفيد تحديد هذه المواعيد. وقد أجابت مصالح القطب أنّها ستعمل على تحديد مدّة قصوى يتمّ على إثرها تأكيد الموافقة المبدئية التي تتحصّل عليها المؤسسة المعنية.

- تطوير نسيج المؤسسات

تطوّر عدد المؤسسات الخاصّة المتمركزة بالقطب من 24 مؤسسة في سنة 2002 إلى 51 مؤسسة في موفى شهر ماي 2007 منها 48 مؤسسة[1] تعمل في مجال التكنولوجيات الحديثة للاتصالات[2]. ومكّنت هذه المؤسسات من خلق حوالي 1200 موطن شغل للإطارات الفنية والهندسية علما بأنّه كان من المنتظر انتصاب 70 مؤسسة وخلق 1300 موطن شغل في سنة 2006.

وتشمل المجالات التكنولوجية التي تنشط فيها المؤسسات المنتصبة بالقطب أساسا تصميم وهندسة المنظومات والتطبيقات الإعلامية والاتصالية (14 مؤسسة) وتصميم مواقع الواب (11 مؤسسة) وهندسة شبكات الاتصالات (10 مؤسسات) وتأمين الخدمات والاتصالات (10 مؤسسات). أمّا عدد المؤسسات المختصة كليّا في البحث والدراسات فلم يتجاوز مؤسستين. وقد اتضح أنّ أنشطة البحث والتطوير لا تحتل أية مكانة لدى حوالي نصف المؤسسات المنتصبة بالقطب (47 %)[3] علما بأنّ نسبة البحث والتطوير لدى حوالي 50 % من هذه المؤسسات لا تتجاوز 20 % من أنشطتها.

وتمثّل المؤسسات المصدّرة كليا نسبة 40 % من مجموع المؤسسات المتمركزة بالقطب في حين تمثّل المؤسسات المصدّرة جزئيا نسبة 48 %. وقد تطوّرت قيمة صادرات المؤسسات الخاصّة المتمركزة بالقطب بين سنتي 2003 و2005 من 30 م.د إلى 50 م.د. ولا تتوفر لدى القطب إلى موفّى جوان 2007 معلومات شاملة ودقيقة بخصوص رقم معاملات هذه المؤسسات لسنة 2006 وتوزيعه بين السوق المحلية والعالمية. وقد أفاد القطب بأنّه "سوف يعمل على إيجاد الطرق التي تضمن لهذه الشركات الحد الأقصى من السرّية عند التعامل معها قصد تسهيل عمليّة الحصول على هذه المعلومات".

---

[1]- منها 10 منتصبة بمحضنة المؤسسات.

[2]- بقية المؤسسات تؤمّن خدمات مختلفة (مقهى ووكالة تأمين ومغازة).

[3]- التي أدلت بإجاباتها ضمن الاستبيان الذي قامت به مصالح القطب في 2007 لدى المؤسسات الخاصّة المنتصبة.

- الاستقطاب والتسويق

عمل القطب منذ إحداثه على دعم التعريف بأنشطته وبأهمية الخدمات التي يوفّرها لفائدة أصحاب الأفكار والمشاريع المجدّدة والمؤسّسات العاملة بقطاع تكنولوجيات الاتصال. غير أنّ الأنشطة المنجزة في هذا المجال لا تتمّ دائما في إطار استراتيجية موثّقة ومتكاملة من حيث الأهداف والوسائل والإمكانيات المتاحة.

فقد أقرّ القطب منذ سنة 2004 إعداد دراسة لضبط استراتيجية للتسويق والاتصال وذلك بغرض وضع آليات تمكّن من التعريف به وبالمؤسسات المتمركزة في فضاءاته على المستويين الوطني والدولي ومن استقطاب أكبر عدد ممكن من المؤسسات الأجنبية والوطنية العاملة في القطاع. إلاّ أن هذه الاستراتيجية لم يتمّ وضعها إلى غاية جوان 2007. وقد اتجه القطب إلى إنجاز بعض العمليات المنفصلة في إطار "تمش مرحلي" حسبما ورد بإجابته، وذلك قصد "إعادة تصميم وإنجاز مختلف الوسائط الإشهارية التي تتّسم بغياب خطاب موحّد لها . . .".

ومن بين وسائل الإشهار التي اعتمدها القطب يُذكر موقع الواب الخاصّ به. إلاّ أنّ استغلال هذا الموقع الذي تمّ تركيزه في سنة 2004 ما زال في حاجة إلى مزيد من الإحكام إذ أنّ المعطيات المتوفّرة به لم يتمّ تحيينها بصفة دورية وذلك خلافا للتوصيات الصادرة عن كلّ من اللجنة المكلّفة بتقييم مشاريع الواب والمشاريع متعدّدة الوسائط[1] في سنة 2004 وكاتب الدولة لدى وزير تكنولوجيات الاتصال المكلّف بالإعلامية والانترنات في سنة 2006 والداعية إلى تحيين موقع الواب الخاصّ بالقطب وتجاوز النقائص العالقة به. ولتفعيل دور هذا الموقع ينبغي على القطب التعجيل بتنفيذ المشروع المبرمج لإعادة تصميمه قصد تحيينه وتأمين بعض الخدمات على الخط التي تمّت برمجة إنجازها لفائدة المؤسسات الخاصة المتمركزة بالقطب والتي ظلّت دون إنجاز.

وفي إطار العمل على استقطاب مزيد من المستثمرين خاصّة الأجانب منهم قام القطب ببرمجة إنجاز مركز خدمات وأعمال خلال السداسي الأوّل من سنة 2007 بكلفة قدرها 300 أ.د وذلك لتوفير خدمة ظرفية متكاملة للتسويغ لفائدة الناشطين بالقطاع والمستثمرين الأجانب المتواجدين بتونس لمدة زمنية محدودة أو الراغبين في الحصول على مكاتب مؤقّتة. غير أنّه لم يتمّ إلى غاية جوان 2007 الشروع في تهيئة هذا المركز نظرا إلى التأخير المسجّل في بناء الفضاء المخصّص لاحتضانه.

---

[1] - لجنة محدثة بالوكالة التونسية للاتصال الخارجي.

وللتعريف بالمؤسسات الخاصّة المتمركزة بفضاءات القطب ومساعدتها على ترويج منتوجاتها فإنّ القطب يتولى سنويا تنظيم ورشات عمل لفائدتها للتعريف بآليات التصدير وإعلامها بالمعطيات المتعلّقة بالمعارض الوطنية والدولية. غير أنّه لا تتوفّر لديه معطيات مكتملة ودقيقة حول مختلف منتوجات هذه المؤسّسات ممّا لا يمكّنه من مساعدتها بصفة فعّالة على التعريف بأنشطتها وإيجاد فرص جديدة لتسويق منتوجاتها .

ولمزيد استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية فإنّ القطب مدعو إلى العمل على وضع برنامج في الغرض يتمّ ضبطه بالتعاون مع مختلف المتدخلين في الميدان خاصّة أنّ اللّجنة المكلّفة بالأقطاب التكنولوجية قد أوصت في اجتماعها بتاريخ 30 أفريل 2004 "بأنّه نظرا إلى أنّ الأقطاب التكنولوجية لا تمتلك أحيانا الإمكانيات المادية والبشرية الكافية التي تجعلها قادرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي فإنّه يتعيّن درس إمكانية إعداد برامج ترويجية موحّدة بين هذه الأقطاب ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي لاستقطاب الاستثمارات الخارجية" .

3- الإحاطة من أجل التطوير والتجديد التكنولوجي

إضافة إلى توفير الفضاءات والخدمات المرتبطة بها تمّ تكليف القطب بمساعدة المؤسسات المنتصبة لديه على النهوض بأنشطتها وتعزيز اليقظة التكنولوجية في المجالات ذات العلاقة باختصاصاته. غير أنّ أنشطة القطب في هذا المجال اقتصرت على بعض المبادرات الظرفية التي مازالت في مراحلها الأولية.

فحسب الاستبيان الذي قام به القطب في سنة 2007 لدى المؤسسات المنتصبة بفضاءاته فإنّ البعض منها مازال يجابه صعوبات فيما يتعلّق بتوفير التمويلات اللازمة لتجسيم مشاريعها وتطوير قدراتها التنافسية وطنيا ودوليا حيث ذكرت 50 % من هذه المؤسسات أنّها في حاجة إلى مصدر لتمويل أنشطتها وتطويرها .

وقد تبيّن حسب الاستبيان المذكور عدم إلمام هذه المؤسسات بالآليات المتوفرة للنهوض بالمؤسسات التي تنشط في قطاع تكنولوجيات الاتصال وبالآليات المخصصة للتشجيع على البحث والتطوير حيث أنّ 6 % فقط من المؤسسات التي ذكرت أنّها في حاجة إلى مصادر تمويل إضافية كانت ملمّة بكلّ الآليات المخصّصة لذلك[1] والتي من شأنها أن تساعدها على تطوير أنشطتها وتعزيز قدراتها الإنتاجية ممّا يبرز مدى الحاجة إلى بذل مزيد من الجهد للتعريف بآليات التمويل المتوفرة للنهوض بالمؤسسات المنتصبة بالقطب. وقد أفاد القطب بأنه بصدد "التفكير في أنجع السبل لإيصال المعلومة بطريقة تحصل منها الفائدة للمؤسسات المنتصبة بفضاءاته" .

---

[1]- تمويل المشاريع المتعلقة بتثمين نتائج البحث والمشاريع الوطنية للبحث والتجديد و نظام التشجيع على الابتكار في مجال تكنولوجيات المعلومات ومنح التشجيع على البحث والتطوير.

وفيما يتعلّق بتعزيز اليقظة التكنولوجية في المجالات التي لها علاقة باختصاصات القطب وبالمؤسسات المنتصبة لديه والمتمثّلة في تمكين هذه المؤسّسات من الحصول على كل المعلومات القانونية والتجارية والتكنولوجية المتّصلة بأنشطتها، فقد لوحظ أنّه لم يتم إلى موفّى جوان 2007 الشروع في تأمين هذا الجانب من مهمّة القطب. فقد قرّر مجلس المؤسسة في بداية سنة 2006 إحداث خليتين لليقظة واحدة "لليقظة المعلوماتية" وأخرى "لليقظة التكنولوجية" قصد مزيد الإحاطة بالمستثمرين المتمركزين بالقطب ومواكبة التطورات التكنولوجية وذلك بجمع المعلومات وتحليلها وتوزيعها على المؤسّسات لاستغلالها. إلاّ أنّه لم يتمّ بعد تركيز هاتين الخليتين. وقد أشار القطب إلى أنّه "سوف يتمّ الانتهاء من تركيز منظومة اليقظة التكنولوجية خلال سنة 2008".

ب- محضنة الغزالة

ينصّ الفصل الثاني من القانون عدد 50 لسنة 2001 سالف الذكر على أنّ مؤسّسات الأقطاب التكنولوجية تتولّى "احتضان أصحاب المشاريع التكنولوجية أو الخدماتية داخل الأقطاب وتأطيرهم ومساعدتهم على القيام بأنشطتهم". وفي هذا الإطار تمّ خلال شهر ماي 2002 إلحاق محضنة المشاريع[1] بمصالح القطب وتمّ تدعيمها خلال سنة 2006 بإحداث محضنة للمؤسّسات لتكوّنا معا "محضنة الغزالة". وقد أفضى النظر في نشاط المحضنة إلى الوقوف على محدودية أدائها فيما يتعلّق باحتضان المشاريع والمؤسّسات وبعلاقتها بمحيطها.

1- محضنة المشاريع

تضع محضنة المشاريع على ذمّة حاملي المشاريع فضاءات ومعدّات معلوماتية ومكتبية إضافة إلى توفير الربط بالانترنات وتكوين المحضونين والإحاطة بهم. وتسدى هذه الخدمات مجانا بمقتضى "اتفاقية خدمات وإيواء مؤقّت" تبرم بين حامل المشروع والقطب لمدّة لا تتجاوز سنتين. وكان من المنتظر أن تبلغ طاقة الاستيعاب لهذه المحضنة 10 مشاريع في السّنة إلاّ أنّ عدد المشاريع التي تمّ احتضانها لم يتجاوز 11 مشروعا خلال الفترة 2002- 2006 ولم يتعدّ المعدّل السنوي لاستغلال طاقة استيعاب فضاءات المحضنة نسبة 48 %.

---

[1] تمّ بعثها في أكتوبر 1999 صلب مشروع المركّب التكنولوجي وهي أوّل محضنة متخصّصة في احتضان أصحاب المشاريع من خرّيجي التعليم العالي في مجال تكنولوجيا المواصلات.

وقد تبيّن أنّ الجهود المبذولة لتأطير المحتضنين ومساندتهم في تطوير مشاريعهم ومساعدتهم على إيجاد مصادر تمويل لها خلال الفترة 2002-2006 ما زالت في حاجة إلى مزيد من الدعم. ففي مجال التأطير ولئن تمّ تنظيم عدد من الدورات التكوينية لفائدة المحضونين فإنّ ذلك تمّ في غياب ضبط أهداف محدّدة ووفق مجالات ذات أولوية. كما أنّ هذه الدورات لم تتطرق إلى الجانب التطبيقي الذي لم يتمّ اعتماده سوى مرّة واحدة خلال سنة 2006. وقد أشار القطب في هذا المجال إلى أنّه "سيتمّ العمل على ضبط برنامج سنوي متوازن ومتكامل بين مختلف الميادين بصفة عامّة وبين التكوين التطبيقي والنّظري بصفة خاصة".

من جهة أخرى نصّ الدليل العملي للمحضنة على ضرورة الإحاطة بحاملي المشاريع من حيث توفير الاستشارة والخبرة والمعلومات وتركيز "قطب معرفة"[1] وقاعدة معلومات ووضعهما على ذمة هؤلاء. إلاّ أنّه لم يتمّ بعد تجسيم كل ذلك علما بأنّ عقد الأهداف المتعلّق بالفترة 2007-2009 نصّ على إرساء شبكة للمعلومات التقنية والإدارية والتنظيمية لفائدة حاملي المشاريع.

أمّا في ما يتعلّق بالمساعدة على إيجاد مصادر للتمويل وهياكل للمساندة فإنّ المحضنة تسعى إلى تسهيل عملية الاتصال بهذه الهياكل غير أن حاملي المشاريع مازالوا في حاجة إلى الحصول على معطيات دقيقة حول كيفية تمويل مشاريعهم ومحتوى ملفات طلبات التمويل ومآل مساعيهم لدى المموّلين. وقد ذكر القطب في هذا المجال أنّه "سيضع برنامجا سنويا لمساعدة حاملي المشاريع على التعريف بمشاريعهم وسيعمل على إبرام اتفاقيات شراكة مع هياكل التمويل المعنية ".

وعلى صعيد آخر تمّ منذ سنة 1999 بعث لجنة فنية للمتابعة والتوجيه[2] لتتولّى مساعدة المحضنة على تحسين نوعية خدماتها ومتابعة المحضونين وتقييم نتائج مشاريعهم إلاّ أنّ هذه اللجنة لم تنعقد منذ نوفمبر 2000 وذلك رغم أهمّية دورها في تقييم المشاريع المحضونة. وقد أشار القطب إلى أنّه سيعمل "على تفعيل دور هذه اللجنة والحرص على انعقاد اجتماعاتها بصفة دورية ومنتظمة". كما لم تقم المحضنة بتجميع وتدقيق المعطيات الكمّية والنوعية حول مختلف المشاريع التي تولّت أو تتولّى احتضانها قصد استغلالها في تقييم نشاطها كما لم تتولّ وضع مؤشّرات لتقييم أدائها.

---

[1] -تمّت التوصية بإنجاز هذا القطب منذ الجلسات الأولى للجنة المتابعة وهو يتمثّل في تكوين شبكة متعدّدة الاختصاصات تضمّ خبراء في المجال العلمي والمحاسبي والقانوني والبنكي.

[2] – تتركّب من ممثلين عن الوزارتين المكلّفتين بالصناعة وبالتكوين المهني والتشغيل والمصالح التابعة لكاتب الدولة للإعلامية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والوكالة التونسية للانترنات والبنك التونسي للتضامن والمدرسة العليا للمواصلات والديوان الوطني للاتصالات والمعهد العالي للدراسات العليا في المواصلات.

وإجمالا أرجع القطب عدم كفاية المجهودات المبذولة بالمحضنة خاصة إلى "محدودية عدد الإطارات المكلّفة بالعمل بها" .

2- محضنة المؤسّسات

تتوجّه خدمات هذه المحضنة إلى المؤسّسات المنبثقة عن محاضن المشاريع من ناحية وإلى المؤسّسات التي يتمّ بعثها في إطار برنامج الإفراق وكذلك إلى المؤسّسات التي تواجه صعوبات خلال الثلاث السنوات الأولى من انطلاقها من ناحية أخرى. وتتمثل هذه الخدمات في تأمين الإيواء والدعم والمساندة.

وإلى موفّى جوان 2007 تلقّت محضنة المؤسسات 28 مطلبا تمّ قبول 11 منها وإيواؤها بالفضاءات المخصّصة لحاملي المشاريع وذلك لعدم الانتهاء إلى غاية ذلك التاريخ من تنفيذ مشروع بناء فضاء مخصّص لها . وفي ظل هذا الوضع لم تتمكّن المحضنة من إيواء 8 مؤسّسات تستجيب للشروط المطلوبة.

وتولّت المحضنة خلال سنة 2006 إعداد دليل حول خدمات الدعم والمساندة التي توفّرها لفائدة المؤسسات المحضونة. إلاّ أنّه لم يتمّ توزيع هذا الدليل على المؤسّسات المعنية وما زالت الخدمات التي نصّ عليها غير مؤمّنة كما ينبغي كتوفير خبراء لتوجيه الباعثين وتحديد الهياكل العمومية والخاصة التي بإمكانها إسداء خدمات لفائدة المؤسّسات المحتضنة ووضع برنامج لتمكين هذه الأخيرة من الاستفادة من التدريب التطبيقي.

3- علاقة محضنة الغزالة بمحيطها

لغاية التعريف بخدمات المحضنة واستقطاب حاملي المشاريع دعا مجلس المؤسسة منذ سنة 2003 إلى "التركيز على تحسيس الباعثين الشبان لخلق المؤسسات والإقبال على محضنة المشاريع والتكثيف من الحملات للتعريف بالقطب" . ورغم المجهودات المبذولة ما زال نشاط المحضنة يتطلّب مزيدا من الإحكام.

فقد قامت المحضنة ببعض الحملات التحسيسية والإعلامية لدى بعض مؤسّسات التعليم العالي غير أنّ هذه الأنشطة ظلّت عرضية. ولم يتبين ما يفيد إبرام القطب اتفاقيات شراكة مع الجامعات بما يفعّل دور المحضنة في دعم

استقطاب الباعثين من خرّيجي التعليم العالي. وفي مجال التعاون والشراكة مع هياكل الدعم والمساندة وهياكل التمويل لم يبرم القطب أيّة اتفاقية لهذا الغرض.

أمّا فيما يتعلّق بالعلاقة بالمحاضن المماثلة دوليا ووطنيا فقد ساهمت المحضنة في سنة 2007 في تأسيس الشبكة الإقليمية لمحاضن المؤسّسات بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط التي تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات وتنظيم تظاهرات مشتركة. كما انخرطت هذه المحضنة في الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسّسات بمقتضى اتفاقية تمّ إبرامها في مارس 2006 تنصّ على العمل على تطوير الخدمات المتعلّقة بمساندة حاملي المشاريع وباعثي المؤسّسات وبالمساهمة بصفة منتظمة في تنشيط الشبكة وتبادل المعطيات وتطوير الشراكة الدولية. إلاّ أنّ علاقة المحضنة بالشبكة الوطنية مازالت محدودة ولم يتمّ بعد تفعيل الآليات التي تمّ وضعها. وقد علّل القطب ذلك "بأنّ الآليات التي توفّرها هذه الشبكة تقتصر على المحاضن الرّاجعة بالنظر إلى وكالة النهوض بالصناعة وأنّ ذلك يرجع بالأساس إلى صعوبة التواصل بينها وبين مختلف المحاضن الأخرى."

II- الاتصال والتعاون والتنشيط التكنولوجي

ينصّ الفصل الثاني من القانون المتعلّق بمؤسسات الأقطاب التكنولوجية على أن تتولّى هذه المؤسسات "دعم التكامل بين وحدات البحث والتكوين والإنتاج والتطوير واستقطاب الاستثمار الوطني والخارجي ودعم الشراكة في مجال اختصاصات القطب... ودعم التعاون والتبادل مع الأقطاب المماثلة والمؤسّسات الجامعية ومراكز البحث". وقد لوحظ أنّ هذه الجوانب من المهمة الموكولة إلى القطب تشوبها بعض النقائص.

أ- دعم التعاون والتكامل في مجالات البحث والتكوين والإنتاج والتطوير

تضمّ "مدينة تكنولوجيا المواصلات" إضافة إلى المؤسّسات الخاصّة العاملة في ميدان الاتصال والخدمات مؤسّسات عمومية تنشط في مجال البحث فضلا عن المؤسسات التعليمية والتكوينية المختصة في تكنولوجيات الاتصال.

ويضطلع القطب بدور المنسّق بين مختلف هذه المؤسسات بهدف خلق منظومة تكامل واندماج في ما بينها في إطار الأولويات الوطنية[1]. غير أنّه لوحظ عدم وجود إطار تنظيمي يضبط العلاقة بين القطب ومختلف هذه الوحدات

[1]- الفصل الأوّل من القانون عدد 50 لسنة 2001.

ويحدّد أوجه التكامل في ما بينها وصيغ تجسيده علما بأنّ مجلس المؤسّسة بالقطب قد دعا منذ سنة 2002 إلى "تحديد العلاقة بين القطب وباقي مكوّنات مدينة تكنولوجيا المواصلات لدعم التنشيط التكنولوجي داخلها بواسطة آليات يتم ضبطها بوضوح حصرا لمسؤولية مختلف الأطراف".

وفي غياب مثل هذا الإطار ظلّت العلاقة بين مختلف هياكل البحث والتكوين والإنتاج رهينة توجّهات مختلف الأطراف وحاجياتها الظرفية. ولتحسين هذا الوضع أفاد القطب بأنّه "سيعمل مستقبلا على تكثيف التعاون والتعامل مع مختلف المؤسّسات العمومية المنتصبة وذلك بتحديد إطار خاص بهذا المجال يكون دوريا ومنتظما".

أمّا بالنسبة إلى علاقة القطب بمؤسّستي التعليم العالي المنتصبتين بمدينة تكنولوجيا المواصلات فإنّها اقتصرت في ظلّ غياب برنامج محدد للتعاون، على تشريك إطار التدريس والباحثين بهما في التظاهرات والزيارات التي ينظمها القطب وعلى ما يتطلبه من اتصالات لتأطير الطلبة عند إعداد مذكّرات ختم الدروس المرتبطة مواضيعها بأنشطة القطب. وممّا ينبغي ذكره في هذا المجال أنّ السلط العمومية قد دعت في عدّة مناسبات[1] إلى "جعل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي العنصر الإيلافي للهياكل المنتصبة بالقطب سواء منها مؤسسات التعليم العالي أو المؤسسات الاقتصادية".

من ناحية أخرى أشارت 76 % من المؤسسات الخاصّة المنتصبة بالقطب[2] إلى غياب أية علاقة في ما بينها مما يتطلب من القطب السعي إلى إرساء التواصل بين هذه المؤسسات وإعادة تنظيم اللقاءات الدورية مع هذه المؤسّسات للوقوف على مشاغلها. وقد تعهّد القطب "بالتفكير في إيجاد إطار مؤسّساتي يتمّ تنظيم دوراته بصفة منتظمة لتحقيق التعاون بين مختلف المتدخلين".

بالإضافة إلى ذلك ونظرا إلى أنّ "بيئة القطب ظلّت منقوصة من عنصر يعتبر هامّا في نشاطه وإلى ضرورة حثّ المؤسّسات الخاصّة على التجديد وتوطيد العلاقة بين وحدات البحث ووحدات الإنتاج"[3] قرّر القطب منذ جوان 2006 إحداث مركز للموارد التكنولوجية بغرض تمكين جميع المتمركزين بالقطب من تجربة وتطبيق الأفكار المجدّدة. إلاّ أنّه لم يتم إلى موفّى جوان 2007 بعث هذا المركز.

---

[1]– منها على سبيل المثال جلسة العمل الوزارية المنعقدة في 17 جانفي 2006.

[2] – الاستبيان الذي قامت به مصالح القطب في سنة 2007.

[3] – ورد بالمذكّرة المضمّنة بملفّ مجلس المؤسّسة للجلسة السابعة عشرة.

ولئن تولّت مصالح القطب عرض فكرة بعث هذا المركز على بعض الشركات العالمية المنتصبة بالقطب ودراسة المقترح معها إلاّ أنّ القطب لم يقم بتحديد حاجيات المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة في هذا الميدان والتنسيق مع المؤسّسات المكلّفة بالتكوين والبحث باعتبار أنّ الهدف من تهيئة هذا المركز هو وضع مخابر مختصّة لفائدة الجامعيين والمؤسّسات المذكورة قصد تطوير وتطبيق وتجربة أفكار ومشاريع جديدة. وقد أفاد القطب بأنّه سيعمل على تلافي هذه النقائص.

ب- الشراكة والتعاون الدولي

سعى القطب منذ انطلاق نشاطه إلى إرساء علاقات تعاون مع أقطاب تكنولوجية أجنبية مماثلة ودعم موقعه ضمن الشبكات العالمية للتجديد التكنولوجي وذلك بانخراطه منذ سنة 2002 في الجمعية الدولية للأقطاب التكنولوجية وانضمامه لعدّة شبكات[1] بهدف تدعيم مختلف أوجه أنشطته. وقد قام القطب إلى موفّى شهر جوان 2007 بإبرام 5 اتفاقيات شراكة مع أقطاب أجنبية[2] خصّت بالأساس تبادل الخبرات والمعلومات وتركيز قاعدة بيانات رقمية تمكّن من التعليم والتكوين عن بعد ونشر الثقافة العلمية وإحداث مخبر للتجديد التكنولوجي بالقطب لفائدة المؤسسات التي يحتضنها ودعمه في مجال تعزيز آليات الاتصال واليقظة التكنولوجية. غير أنّه لم يتمّ توظيف البعض من هذه الآليات للنهوض بأداء مصالح القطب.

وقد شرع القطب في تنفيذ برنامج التعاون الكندي في سنة 2004 بمبلغ قدره 250 ألف دولار أمريكي. ويهدف هذا البرنامج إلى وضع آليات ووسائل لفائدة تطوير المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة المتمركزة بالقطب ومساعدتها على توطيد العلاقات في ما بينها في ميدان البحث وعلى تسويق منتوجاتها وذلك خاصّة عبر إنجاز بوّابة معلومات ذات صلة بنشاط المؤسّسات وتنفيذ برنامج إرشاد لفائدتها[3] ووضع أنموذج لتطوير المؤسّسات الصغرى وتكوين ناد خاصّ بها إضافة إلى خلق شبكة شركاء للقطب.

---

[1] – ساهم القطب في أفريل 2005 في بعث شبكة MEDINNOV للأقطاب التكنولوجية وانضم في سنة 2007 إلى الشبكة الدولية European Business Network.

[2]– قطب صوفيا أنتيبوليس (2000) وقطب تكنوبوليس باري بإيطاليا (1999) ومدينة تكنولوجيات الاتصال باليمن (2002) وقطب مرسيليا للتجديد (2005) وقطب château gombert (2006) وقد خصّت بالأساس تبادل الخبرات والمعلومات وتعزيز آليات الاتصال واليقظة التكنولوجية.

[3]– يتمثل في دعوة عدد من مسيري المؤسّسات من ذوي الخبرة للقيام بدور المرشدين بهدف تطوير علاقة يوظف فيها المرشد خبراته ويضعها على ذمة المؤسسات.

وقد تبيّن من خلال النظر في مدى إنجاز برامج الشراكة والتعاون الدّولي أنّه تمّ الاقتصار على بعض عناصرها حيث اتضح توقف نادي المؤسّسات عن نشاطه منذ أكتوبر 2005. كما اقتصر برنامج الإرشاد على ربط الصلة بين ثلاث مؤسسات فقط ولم يتمّ بعد استغلال البوّابة المذكورة نظرا إلى عدم تحيين مضمونها منذ أن تمّ إدراجها بموقع الواب الخاصّ بالقطب في سنة 2004.

ج – تنظيم الملتقيات والمنتديات

ينصّ الفصل الثاني من القانون عدد 50 سالف الذكر على أنّ القطب يتولّى تنظيم ملتقيات وندوات في مجال اختصاصه. ونظرا إلى أنّ التنشيط التكنولوجي يساهم في بعث حركية في القطب وفي التعريف به فإنّه يتطلّب مزيدا من الاهتمام خاصّة أنّ قرابة 60 % من المؤسسات المنتصبة بالقطب اعتبرت أنّ هذا التنشيط لم يرتق إلى المستوى "الحسن" (38 % متوسط و19 % مقبول)[1].

وقد واظب القطب منذ سنة 2004 على احتضان ملتقيين دوليين سنويين[2] كما قام خلال الفترة 2004-2007 باحتضان 25 ورشة عمل منها 18 ورشة تولّى تنظيمها بمبادرته الخاصّة حول محاور تتعلّق بقطاع الاتصالات ومحاضن المشاريع. غير أنّ هذه الملتقيات لم تحظ دائما باهتمام المؤسّسات المعنية خاصّة من حيث عدد الحضور والمشاركين. وقد أفاد القطب بأنّه "سوف يعمل على تشريك أوسع لأصحاب المؤسّسات مباشرة في اختيار المحاور التي من شأنها أن تحظى باهتمامها".

III- التصرف الإداري والمالي

تبيّن من النظر في أوجه التصرف الإداري والمالي لقطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال أنّه خلافا للتراتيب الجاري بها العمل لم تقم المؤسسة بإعداد عقد أهداف يغطّي فترة المخطط العاشر رغم مطالبة وزارة الإشراف وتوصيات مجلس المؤسسةفي عدّة مناسبات بإعداد هذه الوثيقة. أمّا بالنسبة إلى فترة المخطط الحادي عشر فقد تولت المؤسسة إعداد مشروع عقد أهداف يمتد تنفيذه على الفترة 2007-2009.

وتمّ الوقوف كذلك على نقائص تتعلّق خاصّة بالتنظيم ونظام المعلومات وبالتصرّف في الموارد البشرية والمالية.

---

[1]– حسب الاستبيان الذي قامت به مصالح القطب خلال سنة 2007 لدى المؤسسات المنتصبة بفضاءاته.

[2] – بالتعاون مع مؤسسة مرسيليا للتجديد التكنولوجي وشركة xcom الفرنسية.

أ- التنظيم ونظام المعلومات

مكّن النظر في تنظيم المؤسسة وفي نظام المعلومات المعتمد لديها من الوقوف على نقائص تعلّقت خاصّة بالإطار التنظيمي والتصرف في المشاريع الإعلامية.

1- الإطار التنظيمي

مازال القطب يفتقر إلى موفّى جوان 2007 إلى هيكل تنظيمي مصادق عليه. وقد تمّ بمقتضى مقرر صادر عن وزير الإشراف بتاريخ 19 نوفمبر 2002 "ضبط هيكل تنظيمي انتقالي" للقطب وذلك في انتظار البت في مشروع الهيكل التنظيمي الذي تم عرضه على المصالح المختصّة بوزارة الإشراف. وخلافا لتوصيات مجلس المؤسسة ظلّ دور وحدة التدقيق الداخلي إلى غاية جوان 2007 دون تفعيل.

من جهة أخرى لوحظ أنّه لا يتمّ إعداد الميزانيات التقديرية للتصرف وفق برامج عمل تضبطها مختلف الوحدات بالمؤسسة وبالتالي فإن التقديرات لا تتمّ بالدقّة المطلوبة. كما لوحظ بالنسبة إلى ميزانيات الاستثمار وجود فوارق هامة بين الكلفة المبرمجة والكلفة الحقيقية للمشاريع[1]. ولم تتعدّ نسبة استهلاك الميزانيات التقديرية للاستثمار خلال الفترة 2002-2006 معدل 28 %. ورغم تولّي القطب خلال سنة 2005 وضع نظام رقابة تصرّف تم في إطاره إعداد جداول قيادة تحتوي على مؤشرات خاصّة بكل وحدة فإنّه لم يتم إلى غاية جوان 2007 استغلال هذه الجداول لتقييم أداء وحدات القطب. كما لم يتمّ بعد وضع نظام للمحاسبة التحليلية.

وعلى صعيد آخر نصّ الأمر عدد 2189 لسنة 2001 سالف الذكر على إحداث مجلس للتوجيه التكنولوجي بالقطب وهو هيكل استشاري يتكوّن خاصة من ممثلين عن بعض الوزارات وعدد من مؤسسات البحث والتكوين في قطاع تكنولوجيات الاتصال. ورغم مرور أكثر من 5 سنوات على إحداث هذا المجلس لم يتمّ إلى غاية جوان 2007 تعيين أعضائه من قبل الوزير المكلّف بتكنولوجيات الاتصال. وظلّت بذلك المؤسسة تفتقر إلى هذا الهيكل الذي تتمثّل مهامه خاصّة في مساعدة المدير العام للقطب على تحديد الاختيارات التكنولوجية وتقييم المشاريع التي يحتضنها وإبداء الرأي حول عمليات التأطير التي يؤمّنها .

---

[1] - مثلما تمت الإشارة إليه ضمن محضر اجتماع اللجنة الوزارية الخاصة بدراسة مشروع ميزانية القطب لسنة 2006 في جلستيها المنعقدتين في 20 و21 ديسمبر 2005.

2- التصرف في المشاريع الإعلامية

بلغت قيمة الاستثمارات الجملية في مجال الإعلامية بالقطب خلال الفترة 2002-2006 حوالي191 أ.د. وقد لوحظ أنّ البعض من جوانب التصرّف في هذا المجال ما زال في حاجة إلى مزيد من الإحكام خصوصا في ما يتعلّق بتخطيط المشاريع ذات العلاقة وبمتابعة إنجازها وبتأمين سلامة النظم المعلوماتية.

فقد قام القطب في سنة 2002 بإعداد خطّة للمشاريع المتّصلة بالإعلامية إلا أنّه وخلافا للتراتيب الجاري بها العمل[1] لم يتولّ ضبط آجال لتنفيذها ولم يقم بعرضها على الرأي المسبق للمصالح التابعة لكاتب الدولة لدى وزير تكنولوجيات الاتصال المكلّف بالإعلامية والأنترنات. كما لم يتمّ تحيين هذه الخطّة وتقديم تقارير سنوية حول تقدّم إنجازها إلى وزارة الإشراف. بالإضافة إلى ذلك تبين بعد مضي حوالي 5 سنوات على إعداد هذه الخطّة أنّ بعض مكوناتها ظلّ دون تنفيذ إلى غاية جوان 2007. ويهمّ الأمر خاصّة النظام المتعلّق بالتصرف في ملفات المؤسسات ونظام اليقظة التكنولوجية ونظام متابعة المشاريع وموزع التخزين الآلي للمعطيات وموزّع التطبيقات. وقد حدّ ذلك من قدرة المؤسسة على الإحاطة بالمجالات ذات الصلة.

وعلى صعيد آخر تبيّن أنّ الهيئة الخاصّة بأنظمة المعلومات والاتصال بالقطب والمكلّفة بإبداء الرأي في مشاريع الإعلامية والحلول المعتمدة في تأمين سلامة المنظومات المعلوماتية وبمتابعة حسن تنفيذ هذه المشاريع لم تنظر في بعض المشاريع المنجزة بالمؤسسة رغم أهميتها ولم تتولّ متابعة تنفيذ البعض الآخر منها.

من جهة أخرى وخلافا لأحكام القانون عدد 5 لسنة 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 والمتعلق بالسلامة المعلوماتية لم يتولّ القطب إخضاع أنظمته المعلوماتية وشبكاته لتدقيق إجباري ودوري للسلامة المعلوماتية. وقد لوحظ كذلك عدم تأمين أرشفة البيانات المدرجة بالتطبيقات المستغلّة وعدم توفر نسخ إضافية من الملفات لاستخدامها عند الاقتضاء.

وقد أفاد القطب بأنّه سيتم العمل مستقبلا على تفادي النقائص التي تشوب مجال التصرف في المشاريع الإعلامية.

---

[1] منشور الوزير الأول عدد 51 لسنة 2001 المتعلق بالتصرف في المشاريع الإعلامية واستغلال تكنولوجيا المعلومات الذي تم تعويضه بالمنشور عدد 27 لسنة 2003 المؤرخ في 11 أكتوبر 2003 والمتعلق بتخطيط المشاريع المتصلة بالإعلامية وبرمجتها ومتابعة إنجازها.

ب- التصرّف في الموارد والممتلكات

خلافا لأحكام القانون عدد 78 لسنة 1985[1] لم يتم إفراد أعوان مؤسسة القطب بنظام أساسي خاص بهم. وظلّ القطب إلى غاية جوان 2007 يعتمد جدول تصنيف الخطط ونظام التأجير الخاصين بمؤسسة اتصالات تونس. بالإضافة إلى ذلك وخلافا لأحكام القانون عدد 9 لسنة 1989[2] لم يتمّ ضبط قانون الإطار الخاص بالقطب وشروط التسمية في مختلف الخطط الوظيفية.

وتحدّ مثل هذه النقائص من قدرة القطب على استقطاب الكفاءات وتحفيزها والمحافظة عليها . وممّا يذكر أنّ 13 عونا من أصل 56 عونا منتدبا خلال الفترة 2002- 2006 غادروا القطب بطلب منهم.

وفيما يتعلّق بالتصرّف في الموارد المادية للمؤسسة فإنّه يتطلّب مزيدا من الإحكام خاصّة فيما يتعلّق بالتصرف في الممتلكات والعمل على تنمية الموارد وإنجاز المشاريع.

1- التصرّف في الممتلكات

ظلّ القطب يستغل العقارات الموضوعة على ذمته من قبل مؤسسة اتصالات تونس ويستخلص الموارد المتأتية من تسويغها في غياب الاتفاقية التي كان من المفروض أن يتولى بمقتضاها القطب الإشراف في مرحلة انتقالية على التصرّف في هذه العقارات مثلما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 29 أفريل 2002 تحت إشراف وزير تكنولوجيات الاتصال. كما لم يتبيّن ما يفيد أنّ اللجنة المحدثة في جويلية 2002 بمقتضى مقرر مشترك بين وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوزير المكلف بتكنولوجيات الاتصال قد قامت بالمهام الموكولة إليها والمتمثلة في جرد وتقييم المنقولات والعقارات التي ستحال إلى القطب.

وقد أثرت هذه الوضعية في النتائج المحاسبية للقطب حيث سجل مراقب الحسابات بتقريره حول القوائم المالية لسنة 2005 تحفظا في شأن ما تم طرحه من استهلاكات قدرها 3.728 أ.د من قاعدة الأداء خلال الفترة

---

[1] – المؤرخ في 5 أوت 1985 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا كما تم إتمامه وتنقيحه بالنصوص اللاحقة.

[2] – المؤرخ في غرة فيفري 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية والمؤسسات العمومية كما تم تنقيحه وإتمامه بمقتضى القانون عدد 102 لسنة 1994 المؤرخ في غرة أوت 1994 والقانون عدد 74 لسنة 1996 المؤرخ في 29 جويلية 1996.

2002-2005 بعنوان الأصول الثابتة التي تسلمها القطب من اتصالات تونس والمسجّلة تحت حساب "أصول تحت نظام قانوني خاص" بقيمة حوالي 18.542 أ.د وذلك لعدم توفر مؤيدات تثبت ملكية القطب لتلك الأصول. لذلك تمّ بالقوائم المالية لسنتي 2005 و2006 تسجيل مخصصات لتغطية المخاطر الجبائية التي قد تنجر عن هذه الوضعية. وقد أفاد القطب بأنّه سيتمّ رفع هذه التحفظات على المستوى المحاسبي حال تسوية الوضعية العقارية لممتلكاته.

من جهة أخرى قام القطب خلال سنة 2004 بإعداد مشروع عقد صفقة مع ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط لإنجاز أشغال رفع طوبوغرافي للقطع الموجودة بالرسم العقاري "لمدينة تكنولوجيا المواصلات". إلا أنّه أرجأ إنجاز هذا المشروع وأقام في نهاية سنة 2004 سياجا للمدينة بكلفة قدرها 440,907 أ.د اتضح لاحقا من خلال أشغال الرفع الطوبوغرافي المنجزة خلال شهر جانفي 2007 أنّ موضع هذا السياج لا يتطابق مع حدود الرسم العقاري للمدينة مما سيتطلب هدم جزء منه وإعادة بنائه.

وقد أفاد القطب بأنّه "يتمّ حاليا العمل بالتنسيق مع وزارة الإشراف والوزارة المكلّفة بأملاك الدولة على تسوية الوضعية العقارية للقطب".

وعلى صعيد آخر ينص الفصل 11 من كراس الشروط الذي ينظّم عملية تسويغ فضاءات القطب على وجوب إبرام المؤسسات الخاصة المنتصبة بالقطب عقد تأمين للفضاء وللتجهيزات التي تستغلها وذلك لدى شركة تأمين تونسية. إلا أن عدد المؤسسات التي أبرمت عقود تأمين في الغرض لم يتجاوز إلى غاية جوان 2007 خمس مؤسسات.

2- تنمية الموارد المالية

بلغت مداخيل القطب خلال الفترة 2002-2006 معدل 3.187 أ.د سنويا دون اعتبار المبالغ المتأتية من استرجاع معاليم استهلاك الكهرباء والماء من المؤسسات الخاصة وتمثل منحة الدولة منها ما معدله 2.337 أ.د أي بنسبة 73 %. وتتأتّى الموارد الذاتية أساسا من تسويغ وحدات الإنتاج بمعدل 756,6 أ.د ومن مداخيل تسويغ المركز التجاري والخدماتي وخاصّة منه فضاء المحاضرات والمركز التجاري بمعدل 70,2 أ.د. وقد بيّنت أعمال الرقابة أنّ موارد القطب قابلة لمزيد من التنمية خاصّة من خلال الإسراع بإتمام إنجاز الفضاءات المبرمجة لإيواء المؤسسات وإحكام استغلال المركز التجاري والخدماتي.

فقد انجرّ عن التّأخير في إنجاز بعض الفضاءات نقص في المداخيل يقدّر بحوالي 228 أ.د. ولم تحقق محضنة المؤسسات المحدثة بالقطب منذ مارس 2006 أية مداخيل إذ لم يتمّ اعتماد المعاليم التي تمّ عرضها على مجلس المؤسسة منذ ديسمبر 2006 وظلّت المؤسسات المنتصبة بهذه المحضنة إلى غاية جوان 2007 تنتفع بمختلف الخدمات المسداة لها بدون مقابل.

وقصد الحث على استغلال فضاء المحاضرات والترفيع في المداخيل المتأتية منه والتي لم تتجاوز مبلغ 10,344 أ.د خلال سنة 2005 و17,693 أ.د في سنة 2006 وافق مجلس المؤسسة في جوان 2006 على اعتماد صيغ جديدة لتسويق الخدمات المسداة بمركز الخدمات ضمن عرض موحّد يتضمن خاصة تسويغ معدات سمعية وبصرية وحواسيب وآلات للعرض الحائطي. إلاّ أنّه لم يتمّ الشروع بعد في العمل بهذه الصيغة. وقد أفاد القطب في هذا الخصوص أنّه سيتمّ تطبيق هذا الاقتراح على إثر تركيز العدد والنوعية الكافية من التجهيزات.

وفضلا عن غياب إجراءات موثّقة تضبط شروط الانتفاع بمجانية استغلال فضاء المحاضرات لوحظ أنّ بعض الفضاءات الأخرى بالقطب ظلّت غير مستغلة إلى غاية جوان 2007 حيث لم يتمّ تسويغ فضاءين بمركز الأعمال أحدهما كانت تشغله مؤسسة اتصالات تونس حتّى سنة 2004 وثانيهما كان مخصصا لإيواء فرع بنكي وظلّ شاغرا منذ إحداث القطب.

أمّا بخصوص الفضاءين المخصصين للاستغلال كمطعمين فلم يتمّ تسويغ أحدهما إلاّ انطلاقا من ماي 2006 ولم تتجاوز مدّة استغلاله 8 أشهر. وبالنسبة إلى المطعم الثاني فقد حالت الوضعية المتردية للفضاء المخصّص له وللتجهيزات التي يحتويها دون إمكانية تسويغه منذ جوان 2006. ولا يتماشى هذا الوضع وقيمة التجهيزات التي يحتويها المطعمان والتي تبلغ حوالي 283 أ.د.

وبلغت مستحقات القطب غير المستخلصة والمتعلقة بالفترة 2004-2006 حوالي 987 أ.د منها 733,836 أ.د بعنوان تسويغ فضاءات الإنتاج للمؤسسات الخاصة و143,962 أ.د بعنوان مساهمة المؤسسات العمومية (سبع مؤسسات) في نفقات صيانة الفضاءات الجماعية. وتتكون مستحقات القطب غير المستخلصة بعنوان تسويغ فضاءات الإنتاج أساسا من معينات كراء لفائدة 17 مؤسسة خاصّة (630,080 أ.د). وظلّت بعض الأحكام القضائية الصادرة لفائدة القطب في هذا المجال دون تنفيذ إلى غاية جوان 2007 وذلك على غرار الأحكام الصادرة خلال الفترة 2004-2005 ضد أربع مؤسسات على إثر أوامر بالدفع لمبلغ جملي قدره 274,310 أ.د.

ويواجه القطب صعوبات في استخلاص مستحقاته من المؤسسات العمومية المنتصبة بمدينة تكنولوجيا المواصلات بخصوص مساهمتها في صيانة وتعهّد الفضاءات المشتركة والبالغ قيمتها 23,600 أ.د سنويا لكل مؤسسة عمومية إذ لم تتجاوز جملة المبالغ المستخلصة خلال الفترة 2004–2006 ما قدره 71,981 أ.د في حين كان من المنتظر أن يستخلص القطب مداخيل تقدّر بمبلغ 495,600 أ.د.

3- إنجاز المشاريع

أدّى التأخير في إعلام صاحب العرض المتعلّق بإنجاز أحد أقساط مشروع توسعة الجناح الإداري بتعيينه لإنجاز هذا القسط إلى رفض المقاول المذكور إنجاز ما تعهّد به خاصّة أنّ الضمان الوقتي قد انقضى أجله. وتبعا لذلك اضطرّ القطب إلى إعادة الإعلان عن طلب العروض بالنسبة إلى هذا القسط. وعلاوة على التأخير في انطلاق المشروع أدّى الوضع إلى ارتفاع في كلفة إنجازه بما قدره 63,596 أ.د.

وعلى صعيد آخر شهد أحد فضاءات الإنتاج بالقطب تأخيرا في الإنجاز وارتفاعا في كلفة الدراسات الخاصّة به. فبعد أن تمّ الشروع منذ مارس 2005 في إنجاز الدراسات الخاصّة بهذا المشروع بكلفة جملية ناهزت 60 أ.د تقرّر في ديسمبر 2005 تخصيص هذا الفضاء إلى إحدى الشركات في إطار برنامج توسعتها ممّا استدعى مراجعة الدراسات الفنّية الخاصّة بالمشروع والترفيع في القيمة الأصلية للصفقة بنسبة 48 %. وإلى غاية جوان 2007 لم يتمّ إنهاء الدراسات الخاصّة بهذا المشروع وهو ما لا يتوافق وصبغته الاستعجالية ولا يتماشى وتوصيات المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 17 أكتوبر 2006 الداعية إلى ضرورة الإسراع في إنجازه.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة المعنية لم تقم بتقديم تعهد لتسويغ الفضاء المذكور لمدة لا تقل عن 10 سنوات وفق ما التزمت به وذلك رغم دعوة القطب من قبل اللجنة الوزارية للصفقات إلى تقديم هذه الوثيقة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 28 جويلية 2006.

*

* *

يُعتبر إحداث قطب الغزالة تجربة رائدة للنهوض بقطاع تكنولوجيات الاتصال. لذلك يتعيّن إحاطة هذه المؤسسة بكلّ مقومات النجاح حتى تكون نموذجا يُحتذى به من قبل الأقطاب الأخرى التي تم تركيزها أو الشروع في تركيزها بعدد من المناطق المختلفة بالبلاد.

وباعتبار انتماء المؤسسة إلى قطاع حيوي يتّسم بتطوره السريع بات من الضروري توفير بعض الشروط الأساسية التي من شأنها دعم مكانته خاصّة في ظل ما توفره الأقطاب المماثلة من بنية تحتية متطورة وخدمات تأطير ومساندة متنوّعة منافسة له.

ولئن قطع القطب أشواطا هامّة في مجال تركيز الفضاءات المخصّصة لإيواء المؤسسات الناشطة في مجال تكنولوجيات الاتصال واحتضان أصحاب المشاريع بما ساهم في استقطاب الاستثمار الوطني والخارجي فإنّ استكمال تركيز الفضاءات المبرمجة وتحسين خدمات المساندة أصبحا ضروريين للاستجابة لحاجيات المؤسسات المنتصبة بالقطب.

ويستدعي تطوير أداء القطب مزيد إحكام عملية انتقاء المؤسسات الراغبة في الانتصاب بفضاءاته وذلك فضلا عن وضع نظام لليقظة التكنولوجية وتدعيم التأطير والمساندة لأصحاب المشاريع المحتضنة بما يساهم في تطوير نشاط التجديد التكنولوجي بالمؤسسات المنتصبة وتوفير مناخ ملائم للتشجيع على بعث المؤسسات المجدّدة في المجالات ذات العلاقة بتكنولوجيات الاتصال وعلى ترسيخ التكامل بين مجالات البحث والتكوين والإنتاج.

ولتطوير موارد القطب يستدعي الوضع التعجيل بإعداد مختلف الدراسات الاستشرافية المبرمجة للتعريف به وبمختلف مكوناته وضبط مؤشرات لتقييم نشاط هذه المؤسسة والوقوف على مدى توفقها في تحقيق الأهداف التي بعثت من أجلها.

ردّ وزارة تكنولوجيات الاّتصال

I- التطوير التكنولوجي

1- تركيز البنية التحتية

- التأخير في تنفيذ الاستثمارات المدرجة بالمخطّط العاشر: يرجع هذا التأخير إلى أنّه لم يتم الشروع في بلورة استراتيجية تهيئة القطب وتوسعته وتصوّر فضائات الإنتاج وفقا لحاجيات المؤسّسات إلا بداية من سنة 2004 أي قبل سنتين من انقضاء فترة المخطّط العاشر التي تمتدّ من 2002 إلى 2006 مما أدّى إلى إعادة برمجة أغلب مشاريع البنية التحتية والمدرجة ضمن هذا المخطط.

- عدم تجسيم توصيات الدراسة التقييمية في خصوص جودة الخدمات الاتصالية المتوفرة بالقطب: قامت الإدارة العامة للقطب بعقد اجتماعات مع اتصالات تونس للنظر في جملة من التدابير تهدف للرفع من جودة الخدمات الاتصالية المتوّفرة بالقطب على ضوء نتائج الدراسة المنجزة في الغرض من قبل مركز الدراسات والبحوث للاتصالات. وقد تولّت مؤسسة اتصالات تونس إعداد برنامج لتعزيز بنيتها التحتية بالقطب وتوفير عروض متماشية مع حاجيات المؤسسات وخصوصا فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيات المستعملة للارتباط بشبكة الأنترنات.

- أمّا فيما يتعلّق باستغلال الشبكة الكهربائية وتواتر الانقطاعات الفجئية فتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أنّه تمّت برمجة مشروع خاص بتأهيل الشبكة الكهربائية للقطب سيتم إنجازه على مراحل حيث ستشهد سنة 2008 تنفيذ المرحلة الأولى بالقيام بأشغال لتركيز عدادات فردية للكهرباء وأخرى لتحويل نوعية الكهرباء من جهد متوسط إلى جهد منخفض ثم في مرحلة ثانية، انطلاق أشغال إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية المستغلة حاليا.

2- انتصاب المؤسسات وتطوير نشاطها

- غياب استراتيجية للتسويق والاتصال تمكن من التعريف بالمؤسسات المنتصبة واستقطاب أكثر عدد من المؤسسات الأجنبية والوطنية العاملة في القطاع: ما يمكن الإفادة به في هذا الخصوص أن الإدارة حريصة على التعريف بالقطب وبمختلف أنشطته لتأكيد تموقعه على المستويين الوطني والدولي وذلك لمزيد استقطاب شركات دولية للانتصاب به بالتنسيق مع الهياكل والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة باستقطاب الاستثمارات الخارجية على غرار وكالة النهوض بالاستثمارات الخارجية. ويجري العمل حاليا على دعم التعريف بمختلف المؤسسات في إطار مخطّط عام يتماشى مع الاستراتيجية العامّة للقطب. وقد تّم في هذا الإطار إعادة تصميم وإنجاز ألوان القطب وعلامته المميزة وميثاقه الغرافيكى لكي يقع إدراجها لاحقا على مختلف الوسائط الإشهارية الخاصّة به. كما تم تكليف مكتب خاص أوكلت له مهمة إعادة تصميم موقع الواب الخاص بالقطب.

3- الإحاطة من أجل التطوير والتجديد التكنولوجي

- محدودية أداء محضنة الغزالة وعلاقتها بمحيطها : ما يمكن الإشارة إليه في هذا الشأن أنّ محضنة الغزالة تعتبر أول تجربة على المستوى الوطني وحتى بالنسبة للبلدان المجاورة. وقد تم في البداية إعطاء الأولوية لتركيز البنية الأساسية وتجميع الموارد مع العلم أنّه سوف يتم تدعيم خدمة إيواء المؤسسات بإتمام أشغال البناية الخاصة بالمحضنة الّتي ستقدم خدمات متكاملة وعصرية لفائدة المؤسسات المنبثقة من محضنة المشاريع وغيرها من مختلف المحاضن كما سيتم ضبط وهيكلة الخدمات المسداة من قبل محضنة المؤسسات مع تحيينها وإدراجها ضمن دليل الخدمات والمساندة الذي توفره المحضنة لفائدة المؤسسات.

أمّا بالنسبة لعلاقة المحضنة بمحيطها فتجدر الإشارة إلى أنّه تم خلال سنة 2007 إبرام اتفاقية شراكة مع المعهد العالي لعلوم الإعلامية بالكاف وستتم المواصلة في العمل على إبرام اتفاقيات الشراكة لدعم استقطاب مشاريع مجدّدة علما وأنّ القطب يعمل بصفة منتظمة مع مؤسّسات جامعيّة ومؤسّسات بحث خارج إطار اتفاقيات مكتوبة ونذكر

منها بالخصوص المدرسة العليا للمواصلات والمعهد الأعلى للدّراسات التكنولوجية في المواصلات ومعهد الدراسات العليا بقرطاج والمدرسة الوطنية للمهندسين وجامعة صفاقس.

II- الاتصال والتّعاون والتنشيط التكنولوجي

- غياب إطار تنظيمي ينظم دور القطب في دعم التكامل بين وحدات البحث والتكوين والإنتاج : يجدر التوضيح بخصوص هذه النقطة أنّ القطب يسعى إلى دعم التفاعل بين مختلف مكوّناته من إنتاج وبحث وتكوين وذلك في إطار برنامج للتنشيط التكنولوجي من ورشات عمل وملتقيات يقع من خلالها تشريك نسبة هامة من الأساتذة الجامعيين والباحثين وحاملي المشاريع وباعثي المؤسسات ليكون بذلك فضاء للتلاقي والحوار وتبادل المعارف وطرح فرص الشراكة الممكنة. وتحرص إدارة القطب على عقد اجتماعات عمل دورية لضبط الآليات الناجعة لتحقيق الهدف المنشود على غرار ما يتم القيام به في جل الأقطاب التكنولوجية.
- التأخير في إحداث مركز الموارد التكنولوجية : انطلق القطب في وضع العناصر الأساسية للمركز والمتمّثلة على سبيل الذكر في مركز ميكروسوفت للتجديد ومخبر تدريب على التطبيقات المحمّلة مع شركة ST ومخبر للتجديد التكنولوجي ولتنمية تنافسيّة الشّركات التّونسيّة مع جامعة Salento بإيطاليا. ولتأكيد هذا التوجه سيتم خلال السداسي الأول لسنة 2008 انطلاق نشاط مخبر التجديد التكنولوجي.

III- التصرّف الإداري والمالي

- عدم إنجاز عمليات التدقيق الإجباري للسلامة المعلوماتية : لتلافي هذه الملاحظة وباعتبار أنّ إرساء نظام معلوماتي خاص بالقطب يعد مرحلة أولية وهامة فلقد سعى القطب لتركيز هذا النظام وفي نفس الوقت يقوم حاليا بإعداد كراس الشروط الخاص للقيام بعملية التدقيق الإجباري للسلامة المعلوماتية وتأمين أرشفة البيانات.

- عدم إفراز ممتلكات القطب وتسوية وضعياتها العقارية: سيتم العمل على تفعيل أعمال اللجنة المشتركة المحدثة بين وزارة تكنولوجيات الاتصال ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قصد جرد وتقييم المنقولات والعقارات المحالة للقطب وبالتالي رفع الملاحظات الواردة بتقرير مراقب الحسابات.

- عدم استغلال بعض الفضاءات بالقطب: تعمل إدارة القطب على الاستغلال الأمثل لجميع الفضاءات المتوفرة وذلك بانتقاء أفضل العروض المقدمة سواء من ناحية جدوى المشاريع والخدمات الممكن تقديمها لفائدة المؤسسات المنتصبة بالقطب وذلك في إطار التكامل المطلوب بين جميع مكوناته أو جدواها المالية.

- أمّا بخصوص عقود التأمين: فإنّ جميع الشركات المنتصبة بالقطب أبرمت عقودا في الغرض وستحرص الإدارة على تحيين ملفات هذه المؤسسات لتشمل جميع الوثائق من ذلك نسخا من عقود التأمين.

- التأخير الحاصل في إنجاز مشاريع التوسعة وفضاء الإنتاج وتطوير البرمجيات: سيتم بخصوص هذه النقطة تلافي هذا التأخير بالعمل خصوصا على تقليص آجال القيام بإجراءات إعداد وإبرام الصفقات وتم تحديد سنة 2009 كحد أقصى لدخول فضاء الإنتاج طور الاستغلال.